بيـــــان

وفد دولـــة قطـــر

تلقيـــــه

سعادة السفيرة علياء أحمد بن سيف آل ثاني

المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

أمـــام

اللجنة الخامسة

حـــــول

البند ١٣٦: الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

مقر الأمم المتحدة - نيـويـورك

١١ أكتوبر ٢٠١٧

ترجى المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيد الرئيس،

بما أن هذه المرة الأولى التي يخاطب فيها وفد دولة قطر اللجنة الخامسة خلال الدورة الـ٧٢، اسمحوا لي بدايةً أن أهنئكم على انتخابكم وأعضاء المكتب لرئاسة اللجنة الخامسة، ونتمنى لكم النجاح في أداء مهامكم. كما يؤكد وفد بلادي على دعمه للجهود المبذولة من أجل التوصل للنتائج المرجوة خلال هذه الدورة، ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لرئيس اللجنة وأعضاء المكتب للدورة السابقة على جهدهم المقدر.

السيد الرئيس،

واسمح لي بالترحيب بسعادة السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، وأشكره على عرضه لميزانيته البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما أتوجه بالشكر أيضا للسيد كارلوس رويز ماسيو، رئيس اللجنة الاستشارية، على عرضه تقرير اللجنة ذي الصلة.

السيد الرئيس،

إن وفد دولة قطر يدعم بيان مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البند ١٣٦ الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وأسمح لي بالإدلاء ببعض النقاط بصفتي الوطنية.

السيد الرئيس،،

إن دولة قطر تدعم رؤية الأمين العام وجهوده الرامية لتعزيز دور الأمم المتحدة وجعلها تتصف بالمزيد من المرونة والفعالية وتعمل بقدر أكبر من الشفافية والمساءلة والكفاءة والواقعية واللامركزية بما يمكنها من دعم أنشطتها المعيارية والتنفيذية على نحو أفضل. وفي هذا الشأن، نؤكد على أهمية دور الجمعية العامة وهيئاتها الحكومية الدولية واللجان ذات الصلة في التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم، وبصفة خاصة دور اللجنة الخامسة باعتبارها اللجنة الرئيسية التابعة للجمعية العامة المعنية بمناقشة المسائل الإدارية ومسائل الميزانية.

السيد الرئيس،،

إن دولة قطر تدعم خطط تحديث وتطوير الأمانة العامة وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموارد البشرية، من أجل ضمان اجتذاب الموظفين ذوي الأداء العالي وتطويرهم والاحتفاظ بهم، وتسريع عملية التوظيف والتوزيع الجغرافي العادل للموظفين في جميع المستويات، فضلا عن زيادة التوازن بين الجنسين، ولا سيما في المناصب العليا في الأمانة العامة والوظائف الميدانية. ونرى أن ذلك التحديث والتطوير ينبغي أن يصب في تعزيز قدرة المنظمة على أداء دورها ووظائفها في المجالات ذات الأولوية وبصفة

خاصة، في مجال السلم والأمن الدوليين، وفي مجال التنمية، ولا سيما قضايا التنمية والاستجابة بفعالية للاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية، وكذلك في مجال حقوق الإنسان، والمساعدات الإنسانية.

السيد الرئيس،،

وختاماً، نؤكد مجدداً على دعم دولة قطر لجهود الأمين العام للأمم المتحدة، وإننا نرى أهمية اعتماد ميزانية برنامجية لفترة السنتين القادمتين تضمن الموارد الكافية للولايات التي وافقت عليها الدول الأعضاء، لمساعدة الأمم المتحدة على تلبية احتياجات جميع الناس في جميع أنحاء العالم سعياً إلى بلوغ الأهداف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وشكرا لكم.